

تحت عنوان «آفاق النمو الاقتصادي ومستقبل الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

الناهض يناقش في «مجموعة العشرين» مرونة البنوك بالثورة الصناعية الرابعة



مازن الناهض

يشارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في مؤتمر المعهد الدولي للتمويل الإسلامي (IIF) المزمع انعقاده في الرياض في 21 من فبراير الجاري، في إطار اجتماعات قمة مجموعة العشرين الرياض G20.

وتأتي مشاركة «بيتك» في المؤتمر الذي سينطلق تحت عنوان «آفاق النمو الاقتصادي ومستقبل الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، في إطار الالتزام بالمساهمة في أداء المؤتمرات الاقتصادية والمالية الدولية وتعزيز الخدمات المصرفية العالمية، وكذلك للاطلاع على أحدث التطورات الاقتصادية ومناقشتها مع مختصين وخبراء ماليين عالميين. ويناقش الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» مازن الناهض، خلال مشاركته

في حلقة نقاشية في المؤتمر، أهمية الأمن السيبراني في الصناعة المصرفية وتعزيز الجهود لمواجهة التحديات والمخاطر في هذا المجال، مع مواصلة رفع مستوى

الاستدامة على مختلف الأصعدة، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون low-carbon economy. كما يناقش الناهض خلال المؤتمر أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs، كمحرك للنمو الاقتصادي، وتماشياً مع رؤية الكويت 2035 بالتحول إلى مركز مالي وتجاري، مع استعراض دور «بيتك» الرائد في دعم هذا القطاع. ويتطرق الناهض إلى أهمية الرقمنة في الخدمات المصرفية، والفرص الضخمة للبنوك في تحويل نموذج أعمالها بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة، وحاجة البنوك إلى وضع خطط استراتيجية متقدمة لضمان سلامة جميع البيانات المالية لعملائها. وسيقدم الناهض أيضاً

نظراته عن Fintech، والذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن أن تصبح البنوك أكثر مرونة في الثورة الصناعية الرابعة، وضرورة تعزيز دور الابتكار في عمل البنوك. ويتناول الناهض مواضع ومساوئ متنوعة أخرى مثل ضرورة مواصلة تطوير استراتيجيات الموارد البشرية في استقطاب المواهب، وتصميم برامج تدريبية خاصة لتواكب الاحتياجات العالمية في الصناعة المصرفية. ويحرص «بيتك» على المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات الوقع الكبير والتي تهدف إلى تطوير الصناعة المصرفية، حيث يمتلك «بيتك» خبرات عريقة بفضل مسيرته الطويلة وانتشاره الجغرافي الواسع، ومكانته الرائدة في صناعة التمويل الإسلامي عالمياً.

80 شركة تدريب محلية مؤهلة

«اتحاد التدريب» يدعو القطاع النفطي إعطاء الأولوية لشركات التدريب المحلية



الشيخة أمل الصباح

دعت رئيسة مجلس إدارة اتحاد شركات التدريب والاستشارات الكويتية الشبيخة أمل الصباح، إدارات التدريب في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة العمل على تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا جاذباً للاستثمار وفي دعم الاقتصاد الوطني وتوجهات الدولة كافة المتمثلة بقرارات مجلس الوزراء بدعم المنتج المحلي والنشاط التجاري المحلي، بما في ذلك ما تضمنته استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040 بدعم الشركات الوطنية والمنتج الوطني.

وقالت الشبيخة أمل الصباح في بيان صحافي صادر عن الاتحاد انه على القطاع النفطي الاعتماد على شركات التدريب الكويتية التي أُنشئت خلال الفترة الماضية قدراتها العالية في تنظيم دورات احترافية متخصصة للعاملين في القطاع النفطي، لافتة إلى أن بعض إدارات التدريب في القطاع النفطي تقوم بخلاف ذلك التوجه عبر فتح الباب بدعم شركات تدريب غير كويتية وتخصيص ميزانيتها بشكل شبه كامل لها دون وجه حق وبالمخالفة للقانون.

وتابعت: على إدارات التدريب بالقطاع النفطي إعطاء الفرصة كاملة لشركات التدريب الكويتية وعدم التطبيق عليها كما كان حاصلًا في التعاقدات خلال 5 سنوات الماضية، والذي كان له الأثر السلبي على الاقتصاد المحلي وخروج الأموال المرصودة للدورات التدريبية إلى اقتصادات بلدان أخرى.

وأشارت الشبيخة أمل الصباح إلى وجود بعض المخالفات والتجاوزات التي شابته بعض عمليات ترسية العروض التدريبية في بعض إدارات التدريب في القطاع النفطي، مطالبة في الوقت نفسه الإدارة العليا باتخاذ الإجراءات القانونية للتحقق وبحث هذه المخالفات.

وأفادت: كما أن على إدارات التدريب بالقطاع النفطي عدم مخالفة القانون والتعامل مع شركات خارجية من دون أن يكون لها وكيل محلي في الكويت، موضحة أن هناك بعض المخالفات التي ارتكبت من قبل بعض إدارات التدريب

السابقة، سواء عبر التدخل في أعمال لجان اختيار العطاءات أو التأثير على نزاهتها واستقلاليتها بالمخالفة للاتحاد التعاقد رقم 95/2018 وهو مثبت في تقارير سابقة لديوان المحاسبة ومصنفة بالمخالفة ذات التصنيف المرتفع والتي لم يتم التحقيق فيها.

وبينت أن هناك قرابة 80 شركة تدريب كويتية مؤهلة من قبل مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تم تجاهلها خلال الفترة الماضية بالرغم من تأهيلها وتحققها للمطلوبات القطاع النفطي، والتوجه نحو التعاقد مع شركات غير كويتية وغير مؤهلة لديها وهو أمر مخالف للقانون وإعطاء الفرصة للشركات الكويتية بعد مخالفة صريحة للقانون وإضرار بالاقتصاد الوطني.

وطالبت الشبيخة أمل الصباح في ختام تصريحها، وزير النفط ووزير الكهرباء د. خالد الفاضل، بممارسة واجباته ومسؤولياته في تطبيق القانون ودعم الشركات الكويتية والمنتج الوطني، والتحقق من عدم وجود أي تجاوزات أو مخالفت في التدريب في القطاع النفطي والذي أصبح أمراً حتمياً وضرورياً.

إقامة «صنع في قطر» بالكويت تؤكد عمق العلاقات الثنائية

السفير القطري: رغبة صادقة من الشركات القطرية في دخول السوق الكويتي



السفير بندر العديلة

قال سفير قطر لدى الكويت بندر العديلة إن إقامة معرض «صنع في قطر» في الكويت يؤكد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي تعتبر نموذجاً يحتذى به في إطار العلاقات الأخوية المتينة والتي شهدت تطوراً كبيراً في مختلف المجالات على مر التاريخ، كما تعززت الروابط التي تجمع بين البلدين بفضل رعاية وحكمة قائدي البلدين صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد والشيخ تميم آل ثاني، وحرصهما الدائم

على تدعيم أواصر العلاقات الأخوية بين البلدين. وأشار العديلة في تصريحات صحافية إلى أن المشاركة الواسعة من قبل قطاعات الأعمال القطرية في المعرض والمقتني المصاحبة، تؤكد الرغبة الصادقة لدى رجال الأعمال القطريين والشركات القطرية في دخول السوق الكويتي وإقامة علاقات تجارية تعزز اقتصادي البلدين، معرباً عن أمله في أن يحقق هذا الحدث النجاح المتوقع والذي يلي

تعزيز علاقات التعاون بين قطاعات الأعمال في البلدين. وتحفيز الاستثمارات المتبادلة. ويحظى معرض «صنع في قطر»، والذي يعتبر أول معرض لدولة خليجية في الكويت، بالرعاية من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، وتنظم المعرض غرفة تجارة وصناعة قطر بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، وتستمر فعالياته لـ 4 أيام في القاعة رقم 4 بمعرض الكويت الدولي.

الطموحات في إقامة مشروعات قطرية -كويتية مشتركة تدفع بالتعاون التجاري والاقتصادي إلى الأمام. الجدير بالذكر أن 220 شركة صناعية قطرية تستعد لعرض منتجاتها ومنتجاتها أمام مجتمع الأعمال الكويتي، وذلك خلال معرض «صنع في قطر»، والذي ينطلق مساء الغد في أرض المعارض بمعرض الكويت الدولي ويسبقه في الصباح ملتقى الأعمال القطري -الكويتي والذي يهدف إلى

الابتكار سيادة خطط التنمية وأسطورة الأخوات السبع



سنا الشبلبي باحثة دكتوراه في إدارة الابتكار

يحكى أن هناك أسطورة قديمة تدور حول شلالات الترويج السبعة الخالية في مضيق جيرانجر الساحر، والمسماة «بأسطورة الأخوات السبع»، والتي يقع مقابلها شلال وصفه النرويجيون في أساطيرهم الخرافية بأنه شاب خاطب لهؤلاء الأخوات والذي لم يتم زواجهن حتى اليوم. يعتبر علم الابتكار من العلوم الاقتصادية الحديثة، ويرتبط تطوره بالتطور الاقتصادي على مر السنين، وقد حمل لفترة طويلة مسميات اقتصادية مختلفة وصولاً إلى ما يعرفه الناس اليوم «بالابتكار». ومع حلول الثورة الاقتصادية الجديدة «الرقمية والمعرفية»، أدخلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نظراً منهجياً جديداً واسعاً للابتكار، ينص على أن يعمل الابتكار الجديد وفق منظومة أطلق عليها «نظام الابتكار الوطني» (NIS) National Innovation System، وهذا النظام لا يسمح لأي أنظمة فرعية أن تعمل

خارجه سواء بشكل فردي أو جماعي، معنى ذلك أن خطط التنمية والتطوير في الدول المختلفة وبقطاعاتها المتنوعة يجب أن تدور في فلك هذا النظام الوطني فقط إن كانت تتطلع إلى نقلة تنموية حقيقية. واليوم نرى خطط التنمية والتطوير في الكويت غدت أشبه بأسطورة الأخوات السبع التي تصب منفردة في كل اتجاه، على الرغم من أن الكويت حظيت بإنجاز استثنائي منفرد بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لدراسة نظام الابتكار الوطني الكويتي NIS في 23 يناير 2018. فهل سنشهد يوماً زواج الأخوات السبع بنظام الابتكار الوطني ليثمر خططا تنموية حقيقية تنجب لنا اقتصاداً قوياً متنوعاً وفعالاً يعتمد على الابتكار والتصنيع والإنتاج المسجوع للسوق المحلي والعالمي؟ كلي أمل.

75٪ من موظفي الخليج يخشون «الروبوت»



أجرت شركة PWC للاستشارات دراسة استقصائية شملت ألفي شخص من الشرق الأوسط استطلعت آراءهم حيال الثورة الرقمية والمهارات المطلوبة وأظهرت الدراسة أن الروبوتات والتحول الرقمي تجعل كثيرين خائفين من القضاء على وظائفهم، لكن قليلين يعرفون ما يجب عليهم فعله للتأقلم مع تطورات سوق العمل. وجاءت الدراسة بمشاركة 22 ألف شخص حول العالم، منهم 2000 من الشرق الأوسط. وأظهرت الدراسة أن 75٪ من العاملين في الخليج يرون أن أجهزة الروبوت تستحوذ على وظائفهم، ومع ذلك كان شعور 2٪ من المشاركين في منطقة الخليج إيجابياً تجاه تأثير التقنيات

الحديثة على أعمالهم اليومية، كما أن 86٪ من المشاركين في الخليج يرون أن التقنية ستساهم في تحسين فرص التوظيف المستقبلي. وفيما يرغب 96٪ من الموظفين بتعلم مهارات جديدة لتحسين فرص توظيفهم في المستقبل، تبدو جهات العمل أقل اهتماماً، إذ أشارت نتائج الاستقصاء إلى أن نسبة من يتعلمون مهارات جديدة بدعم من جهات عملهم اقتصرت على 23٪. وكان اللافت في الدراسة أن الرجال أقل قلقاً من النساء، حيث يتعلق الأمر بالتكنولوجيا الحديثة، إذ إن 63٪ من السيدات في الخليج يشعرن بالخوف من التقنية الجديدة مقارنة بنسبة 35٪ بين الرجال.

«بيت.كوم»: 85٪ من المهنيين في الشرق الأوسط متفائلون بعام 2020



تعزيز الإنتاجية وتحسين العلاقات مع الآخرين من أبرز أهداف المهنيين كشف استبيان جديد أجراه «بيت.كوم»، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، عن أهم الأهداف المهنية للأشخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لهذا العام. وأشار الاستبيان الذي يحمل عنوان «أهداف العام الجديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020» إلى أن 76٪ من المشاركين قاموا بتحديد أهداف جديدة لعام 2020 وأن 70٪ منهم يعتقدون أن هذا العام سيشهد الكثير من التغييرات في حياتهم المهنية والشخصية. كما يشعر غالبية المهنيين في المنطقة (85٪) بالثقة تجاه عام 2020، إذ إنهم متفائلون بشأن قدرتهم على الالتزام بتحقيق أهدافهم. وقد قال حوالي ثلثي الذين قاموا بتحديد أهداف لعام 2019 (65٪) أنهم حققوها جميعاً أو معظمها. ويركز معظم المهنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تحسين الجوانب ذات التأثير المباشر على حياتهم المهنية، حيث صرح 19٪ منهم عن رغبتهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية وفعالية، فيما قال 17٪ إنهم ينوون تعلم مهارات جديدة، بينما يرغب 6٪ في تحسين علاقاتهم مع الآخرين، فيما عبر 56٪ عن نيتهم في تحسين جميع هذه الجوانب. وعندما سئل المشاركون عن أهم الأهداف المتعلقة

بحياتهم المهنية، قال 47٪ إنهم يخططون لإيجاد وظيفة جديدة، فيما قال 25٪ إنهم يرغبون في تعلم مهارة جديدة، أما 24٪ منهم فقالوا إنهم يهدفون للحصول على تعويضات أعلى. وقد ألقى الاستبيان الضوء على الأمور التي يتطلبها الموظفون من شركات المنطقة، حيث شملت: توفير المزيد من مصادر التدريب والتعلم (50٪)، وتقديم المزيد من الملاحظات والدعم (21٪)، والمزيد من المكافآت والمزايا (15٪)، وساعات عمل أكثر مرونة (7٪). وتطرق المشاركون في الاستبيان أيضاً إلى أهداف متعلقة بطريقة تعاملهم مع زملائهم في العمل، حيث أشاروا إلى أنهم يرغبون في تحسين مهارات التواصل والعمل ضمن فريق (48٪)، وتقديم المزيد من المساعدة والدعم لأعضاء الفريق (20٪)، وتبادل المزيد من الأفكار والملاحظات (19٪)، وقضاء المزيد الوقت مع بعضهم البعض خارج العمل (9٪). أما بالنسبة للأهداف الشخصية، يتطلع العديد من المهنيين إلى تحسين وضعهم المالي في 2020، حيث برز هدف توفير المال (45٪) كأكثر أهمية. يليه ممارسة الرياضة واتباع نظام غذائي صحي (17٪)، وأخذ المزيد من الإجازات (9٪) وقضاء المزيد من الوقت مع الأصدقاء والعائلة (8٪).